الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
29 January 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد غونارسون . . . . . (أيسلندا)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18939X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/72/40) و (A/C.3/72/9) *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهُج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/72/127 و A/72/128 و A/72/131 و A/72/132 و A/72/133 و A/72/135 و A/72/137 و A/72/139 و A/72/140 و A/72/153 و A/72/155 و A/72/162 و A/72/163 و A/72/164 و A/72/165 و A/72/170 و A/72/171 و A/72/172 و A/72/173 و A/72/187 و A/72/188 و A/72/201 و A/72/202 و A/72/219 و A/72/230 و A/72/256 و A/72/260 و A/72/277 و A/72/280 و A/72/284 و A/72/289 و A/72/290 و A/72/316 و A/72/335 و A/72/350 و A/72/351 و A/72/365 و A/72/370 و A/72/381 و A/72/495 و A/72/496 و A/72/502 و A/72/518 و A/72/523 و A/72/540)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/72/279 و A/72/281 و A/72/322 و A/72/322/Corr.1 و A/72/382 و A/72/394 و A/72/493 و A/72/498 و A/72/556 و A/72/580- و S/2017/798 و A/72/581-S/2017/799 و A/72/582- و S/2017/800 و A/72/583-S/2017/816 و A/72/584- و S/2017/817 و A/72/585-S/2017/818 و A/72/586- و S/2017/819 و A/72/587-S/2017/852 و A/72/588- و S/2017/873 و A/C.3/72/11 و A/C.3/72/14 و A/C.3/72/16)

١ - **السيد أوخيا كوينتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال في معرض تقديم تقريره (A/72/394) إنه ركز، منذ توليه منصبه، على هدفين رئيسيين، هما: كفالة المُساءَلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، والتفاعل مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للحض على إحداث تغييرات إيجابية على أرض الواقع. وقال إنه قام على مدار العام السابق بزيارات ميدانية إلى كمبوديا والكرسي الرسولي واليابان وجمهورية كوريا، أعانته على جمع البيانات عن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتقييمها والتحقق من سلامتها، ورسم صورة لآخر المستجدات الحاصلة في هذا البلد. وأضاف قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتمسك بموقف الاعتراض على ولايته وقد رفضت الاستجابة للطلبات التي تقدم بها لزيارة البلد.

٢ - واسترسل المتكلم يقول إن الفترة المشمولة بالاستعراض حفلت بتطورات حاسمة في الحالة السياسية والأمنية. فقد شهد المجتمع الدولي تصاعدا للتوتر في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة بشكل عم، على نحو غير مسبوق في التاريخ القريب. فبين شهري كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ١٩ صاروخا باليستيا، الأمر الذي دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ ثلاثة قرارات كان آخرها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وزادت هذه القرارات من إحكام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتلتها تدابير أحادية اتخذها عدد من البلدان. واستدرك المتكلم قائلا إن السعي إلى نزع السلاح النووي ينبغي ألا يكون مقابله التعرض لخطر وقوع حرب نووية. كما أن التاريخ شاهد أيضاً على أن الجزاءات يمكن أن تتسبب في أثر مدمر على السكان المدنيين. وأعرب عن قلقه من إمكانية أن تتسبب الجزاءات في آثار سلبية على القطاعات الاقتصادية الحيوية، فتؤثر بالتبعية على التمتع بحقوق الإنسان. ورأى أن ثمة حاجة إجراء تقييم شامل لنظام الجزاءات حتى لا يكون له تأثير سلبي غير مقصود على حقوق الإنسان، أو يوقع عقابا جماعيا بالمواطنين العاديين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٣ - واسترسل يقول إن سياسة فرض العزلة التي يتبعها المجتمع الدولي لن تساعد في تحسين حالة حقوق الإنسان، ذلك أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقع عليها المسؤولية النهائية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وأعرب المتكلم عن الأسف من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تشهد أنماطاً خطيرة من الانتهاكات. وضرب مثالا لذلك بتشتيت شمل الأسر الكورية الذي بات يتخذ أشكالا جديدة ويمتد تأثيره إلى فئات جديدة من الناس. وزاد قائلا إن حملة شنتها الصين في الآونة الأخيرة لإعادة مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى بلدهم بالإكراه، وهي حملة يمكن أن ترقى إلى حالة من الإعادة القسرية، تسببت في زيادة تفتيت العائلات وزادت من عدد الأطفال غير الموثقين ممن وُلدوا لآباء صينيين وأمهات كوريات. ولا يزال تأزم العلاقات السياسية مع جمهورية كوريا يحول دون جمع شمل الأسر التي تفرقت منذ الحرب الكورية.

٤ - وأردف قائلاً إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صدّقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي أيار/مايو ٢٠١٧ قامت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بزيارة رسمية إلى البلد. وأعرب المقرر الخاص عن اعتزامه، في إطار استراتيجيته التدريجية الجامعة لأصحاب مصلحة متعددين، المضي في توسيع دائرة التفاعل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ودعا المتكلم منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم كل ما يلزم من التوجيه والمشورة التقنية للحكومة من أجل تنفيذ التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان. وقال إن عدة منظمات غير حكومية تعمل مع السلطات من أجل تصميم وتنفيذ مشاريع للمساعدة التقنية. وأعرب المتكلم عن اقتناعه بإمكانية توسيع نطاق الحوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على النحو الذي يضمن التمتع بجميع الحقوق والحريات، وأيضا للتشجيع على زيادة المُسَاءَلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، الأمر الذي سيمكن من ردع الانتهاكات في المستقبل ويعزز التماس العدالة لجميع الضحايا. وأفاد بأن العمل قد بدأ في تنفيذ توصيات فريق الخبراء المستقلين المعني بالمُساءَلة، وقال إنه سيواصل متابعة المستجدات عن كثب، وبالأخص فيما يتعلق بتعيين خبير في القانون الجنائي الدولي وإنشاء مستودع مركزي للمعلومات بشأن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

٥ - وختم قائلا إن النهج الواجب الاتباع لتحقيق تقدم في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن يكون نهجا بناءً انطلاقا من روح القرار المنشئ لولايته. ومن ثم، يتعين أن تحتل حقوق الإنسان صميم التفاعل بينه وبين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، حتى لو كان ذلك يجري في خضم أزمة جيوسياسية. وأنه بالرغم من إمكانية ألا تلقى رسالته للتفاعل البنَّاء ترحيبا في أجواء العزلة والضغط السائدة حاليا، يعتبر أن من صميم واجبه تذكير المجتمع الدولي بأن خلف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هناك مواطنون عاديون يحتاجون أكثر من أي وقت مضى إلى حماية ما لهم من حقوق الإنسان.

٦ - وأضاف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ربما تكون رافضة لولايته، لكن عرضه بتقديم المساعدة لا يزال قائما. وأكد أن حكومة هذا البلد مسؤولة عن حماية حقوق الإنسان لشعبها وتعزيزها، وأنه ملتزم بشكل قاطع بالاضطلاع بولايته من أجل المساهمة في الإيفاء بهذا الواجب.

٧ - **السيد بايلي أنغليري** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): تكلم باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقال إن رؤساء الدول والحكومات أعادوا التأكيد في القمة السابعة عشرة للحركة على ضرورة تناول قضايا حقوق الإنسان على نحو عادل ومتكافئ، وباتباع نهج بنّاء غير تصادمي وغير انتقائي وغير مسيّس يقوم على الحوار الموضوعي واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. كما شددوا على أن مجلس حقوق الإنسان هو هيئة الأمم المتحدة المسؤولة عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان على أساس التعاون والحوار البنَّاء وفي سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل. وأعربوا أيضاً عن قلقهم الشديد إزاء استمرار الممارسة المتمثلة في اتخاذ قرارات انتقائية تتعلق ببلدان محددة في اللجنة الثالثة والتوسع فيها، وأنها وسيلة لاستغلال حقوق الإنسان لتحقيق مآرب سياسية، وأن مبادئ العالمية والنزاهة والموضوعية وعدم الانتقائية تصبح بهذا الوصف عُرضة للانتهاك.

٨ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): استفسر عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي إجراء متابعة فعالة للاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، وتقرير فريق الخبراء المستقلين المعني بالمُساءَلة عن انتهاكات حقوق الإنسان (A/HRC/34/66/Add.1)، على نحو يتفق مع قرار الجمعية العامة ٧١/٢٠٢ وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٤/٢٤، على التوالي.

٩ - **السيد كويهلر** (ألمانيا): أكد تأييد ألمانيا القاطع لآليات حقوق الإنسان العاملة على مسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والموضوع ذي الصلة المتعلق بالمُساءَلة، وتأييدها على الأخص لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سول. ولاحظ أن حالة حقوق الإنسان لا تزال تدعو للأسف، وأنه من الضروري أن تتفاعل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع المجتمع الدولي تفاعلاً مجدياً لتحسين الأحوال المعيشية لشعبها، وأن تتخذ خطوات ملموسة لوضع حد على الفور للتعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان الفادحة الأخرى. وتساءل عما يمكن أن تفعله الأمم المتحدة ودولها الأعضاء والمنظمات غير الحكومية لزيادة التوعية بأحوال توظيف العاملين الضيوف رعايا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولاحظ أن الضوء مسلّط على قضايا أخرى متصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإن ذلك لا ينبغي أن يقلل من أهمية التذكير بالعواقب اليومية التي تسببها تصرفات النظام إزاء شعبه.

فهناك عشرات الآلاف من الأشخاص سجناء في معسكرات للاعتقال من دون محاكمة غالباً. كما تنتشر ممارسة التعذيب على نطاق واسع وعلى نحو منهجي، وفي خضم ذلك ينشأ جيل كامل في أجواء يكتنفها الخوف من حكومة شمولية لا تترك مساحة البتّة للحريات الشخصية.

١٠ - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه من المشجّع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سمحت للمقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بزيارة البلد في عام ٢٠١٧. إلا أنها لا تزال تمنع زيارة المُكلَفين بولايات أخرى، وهو ما يعيق جهود جمع المعلومات وتزويد العالم بصورة أكثر دقة عن حالة حقوق الإنسان، والمسؤوليات الفردية والمؤسسية عما يُرتكب من انتهاكات.

١١ - وأضاف أنه مهتم بمعرفة المزيد عن الفرص المتاحة لجبر بعض الانتهاكات والانتصاف منها، على نحو ما ذُكر في التقرير، ومعرفة التدابير العملية التي يتعين أن تُتخذ لزيادة المُساءَلة، ربما مع التركيز على الجمع المستقل للأدلة.

١٢ - **السيد هان شونغهي** (جمهورية كوريا): استهل بالإعراب عن قلق وفده إزاء نمط الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأشار خصوصا إلى حرمان أفراد الأسر الكورية المفصولة عن بعضها البعض من إمكانية رؤية ذويها ولو مرة واحدة على مدى فترة زادت على سبعين سنة، قضى الكثير منهم في أثنائها. ودعا كوريا الشمالية إلى الاستماع إلى مناشداتهم اليائسة لاستئناف جمع شملهم بأسرهم. وأضاف أن بلده منشغل كذلك بمسألة سلامة الكوريين الجنوبيين والرعايا الأجانب الآخرين المحتجزين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وطالب بالإفراج الفوري عنهم ومنحهم الرعاية الطبية والخدمات القنصلية والسماح لهم بالاتصال بذويهم.

١٣ - وأعرب عن ترحيبه بتعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع عديد من هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وبالزيارة التي أجرتها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتمنى أن يسهم مثل هذا التعاون في حماية حقوق الإنسان لشعب كوريا الشمالية وتنفيذ توصيات لجنة التحقيق. وأكد أن جمهورية كوريا ستواصل العمل مع المجتمع الدولي لضمان احترام القيم العالمية والقواعد الدولية لحقوق الإنسان في سائر أنحاء شبه الجزيرة الكورية. ولاحظ أن المقرر الخاص أشار في تقريره إلى وجود فرصة سانحة أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لضمان الجبر والانتصاف الفوريين لبعض الانتهاكات الجسيمة من خلال تفاعلها الأخير مع هيئات حقوق الإنسان. وقال إنه سيكون ممتنا لو حصل على معلومات عن الخيارات العملية المتاحة في هذا الخصوص.

١٤ - **السيد أوستينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن اتباع نهج بناء قائم على أساس التعاون والحوار قد لا يكون مستساغا لكل الأطراف في سياق حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إلا أنه يظل السبيل الأوحد للوصول إلى نتائج. وأضاف أن مناقشة حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان داخل إطار اللجنة الثالثة لم يؤت أثرا إيجابيا من منظور تحسين هذه الحالات أو تعزيز حقوق الإنسان حول العالم، وأسفر فحسب عن حدوث مجابهات. واستصوب أن تجري دراسة حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان في سياق الاستعراض الدوري الشامل الذي يوفر فرص إجراء حوار بناء مبني على الاحترام المتبادل.

١٥ - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إنه رغم الخطورة التي تكتسيها حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا تكف حكومتها عن إعطاء التطوير النووي والصاروخي أولوية تسبق رفاهية شعبها. وأضاف أنه ينبغي أن يكون بوسع المقرر الخاص دراسة طُرق وأساليب مُساءَلة الأفراد عن انتهاكات حقوق الإنسان، على أساس التوصيات التي قدمها فريق الخبراء المستقلين المعني بالمُساءَلة. وأعرب عن تطلع اليابان للاستماع إلى رؤية المقرر الخاص بخصوص تعزيز قدرة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سول، والسُبل الملموسة لتحقيق أفضل استفادة من هذا المكتب. وأضاف أنه بوسع المقرر الخاص أن يدرس أيضا ظروف عمل العاملين الكوريين الشماليين في الخارج، بما في ذلك عن طريق تبيين أمثلة ملموسة ومحددة للحالات التي ترقى إلى حد السُخْرة. وفي الختام، قال إنه يود أن يلفت الانتباه مرة أخرى إلى قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باختطاف عدد من المواطنين اليابانيين على التراب الياباني، بمن في ذلك فتاة في الثالثة عشرة من العمر.

١٦ - **السيد إريرتورك** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن الأسف لرفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الانخراط البنّاء مع المقرر الخاص أو إبداء الاحترام للحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها. وقال إن الأنماط الجسيمة للانتهاكات لا تزال تُرصد في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتشكل حالة السجناء السياسيين والمعتقلين الآخرين مبعثاً للقلق على نحو خاص، وهو الانشغال الذي يمتد أيضا

لمعاملة الأفراد المعادين قسرا من الصين. وأعرب عن تقدير وفده لإلقاء الضوء في التقرير على عمليات الاختطاف والاحتجاز خارج نطاق القضاء لرعايا من الولايات المتحدة وبلدان أخرى. وقال إن الولايات المتحدة منزعجة للتقارير التي تفيد إخضاع المحتجزين لممارسات تتعارض بوضوح مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أنها منشغلة على نحو خاص للمعاملة التي تلقاها النساء. ورأى أن جسامة انتهاكات حقوق الإنسان ونطاقها يتطلبان عملا متواصلا في اللجنة الثالثة والجمعية العامة. ونوّه إلى ما أُوصي به في التقرير من ضرورة قيام الفريق القطري للأمم المتحدة بمواصلة العمل لتنفيذ التوصيات التي تقدم في سياق الاستعراض الدوري الشامل. واستفسر عن طبيعة الخطوات التي يمكن للأمم المتحدة أن تتخذها لضمان اشتمال هذه الجهود على إمكانية الوصول إلى أشد قطاعات السكان هشاشة، بمن في ذلك السجناء السياسيون والمختطفون.

١٧ - **السيدة واغنر** (سويسرا): قالت إن الانتهاكات الجسيمة والممنهجة التي تُرتكب بشكل متكرر في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مبعث قلق شديد، وبالأخص فيما يتعلق بحالة المحتجزين والمواطنين الذين يعيشون بالخارج ويُضَطرون قسرا إلى العودة للوطن. وأبدت ترحيب بلدها بالنهج الذي يتبعه المقرر الخاص، وشددت على أهمية إجراء حوار مع السلطات وكفالة مثول مرتكبي الانتهاكات أمام القضاء، الذي يمكن أن يتضمن إمكانية الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأيدت كذلك ترحيب بلدها بتفاعل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع آليات حقوق الإنسان، لكنها أسفت لاستمرار رفضها لولاية المقرر الخاص، ودعتها إلى التعاون معه ومع كافة آليات الأمم المتحدة.

١٨ - واستفسرت عما إذا كان بوسع المقرر الخاص تقديم معلومات إضافية بشأن توصيته المتعلقة بضرورة قيام المجتمع الدولي بدعم مبادرات بناء الثقة وبناء السلام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وطلبت أيضا معرفة النهج الذي سيسلكه لوضع برامج لبناء القدرات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تنفيذ التوصيات التي تقدَّم في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل، والتوصيات التي تقدمها هيئات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

١٩ - **السيد كيلي** (آيرلندا): استهل بالإعراب عن إدانة حكومته لانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة والممنهجة التي تُرتكب على نطاق واسع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورأى أن ثمة ضرورة ملحة لكفالة المُساءَلة عن هذه الانتهاكات، التي تتضمن مزاعم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وأضاف أن أيرلندا تعتقد اعتقادا جازما بضرورة أن يقوم مجلس الأمن بإحالة هذه الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

٢٠ - وأردف يقول إنه من المهم إنشاء قنوات للحوار مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأضاف أن أيرلندا بالرغم من التردي المقلق في الحالة الأمنية الحاصل مؤخرا، تشدد باستمرار على الدور المفيد الذي يمكن أن يؤديه الحوار في شبه الجزيرة الكورية.

٢١ - وأبدى ترحيب حكومته بتوصية المقرر الخاص بأن تقوم الأمم المتحدة بإجراء تقييم كامل لأثر نظام جزاءات مجلس الأمن. واستفسر عن السبيل الذي يستطيع من خلاله مجلس الأمن توفير دعم كافٍ لضمان عدم تسبب الجزاءات في التأثير السلبي على سُبل معاش عوام الناس.

٢٢ - **السيد توربيرغيسين** (النرويج): أبدى قلق وفده الشديد إزاء الانتهاكات الجارية الممنهجة لحقوق الإنسان التي تُرتكب على نطاق واسع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولاحظ تصديق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وزيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لهذا البلد، وقال إن النرويج تدعم مطالبة السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان وتوجيه الدعوة للمُكلَّفين بالولايات الآخرين. وتشعر النرويج أيضا بالقلق من إمكان أن تتسبب جزاءات مجلس الأمن في أثر ضار على القطاعات الحيوية التي يُعد وجودها ضرورياً للتمتع بحقوق الإنسان وتوفير الاحتياجات الإنسانية لقطاعات السكان. وقال إنه يرغب في الاستفسار من المقرر الخاص عن الكيفية التي يمكن أن يجري بها تقدير ذلك التأثير.

٢٣ - **السيد كاستيللو سانتانا** (كوبا): قال إن وفده لا يستصوب الولايات التي تتعلق ببلدان محددة ولا تحظى برضاء البلد المعني، لأنها ولايات انتقائية وتمييزية تحركها دوافع سياسية. وقال إن التركيز على العقاب والجزاءات لم يساعد في تحسين حالة حقوق الإنسان، وإن الجزاءات على العكس من ذلك كانت سببا في تقويض حقوق الإنسان لسكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأضاف أن كوبا لا تؤيد الجزاءات العقابية، إنما تفضل استكشاف كل السُبل الممكنة لتعميق الحوار البنّاء المبني على الاحترام مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٤ - **السيدة جونس** (المملكة المتحدة): وصفت حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمروّعة، وقالت إنه لا يمكن تجاهل التقارير الوقائعية العديدة بشأن الانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان. ورأت أن أثر الانتهاكات امتد خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى ما وراء حدود البلد على نحو مأساوي. فقد كان بإمكان كيم جونغ أون أن يختار أن يبني مجتمعا يتأسس على احترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، ولكنه ذهب بدلا من ذلك إلى إعطاء أولوية أعظم للأسلحة وليس لحياة الإنسان. وكررت المتكلمة الإعراب عن دعوة المملكة المتحدة نظام كوريا الشمالية إلى التخلي إلى غير رجعة عن برنامجه غير المشروع للأسلحة النووية والباليستية وأن يضع حدا لانتهاكات حقوق الإنسان.

٢٥ - وأردفت تقول إن التقرير يشير مرارا إلى تعذُّر الحصول على معلومات مستقلة عن حالة حقوق الإنسان. وشددت على ضرورة أن تتيح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمقرر الخاص الدخول فورا ودون عوائق إلى البلد من أجل تقييم حالة حقوق الإنسان هناك. وقالت إنها تود أن تعرف الكيفية التي يمكن أن تُكفل بها مُساءَلة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والطريقة التي يمكن من خلالها الحصول على معلومات مستقلة.

٢٦ - **السيد حساني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الممارسة المتمثلة في نظر حالات تتعلق ببلدان محددة في اللجنة الثالثة تأتي بنتائج عكسية. ورأى أن استغلال المحفل الذي تتيحه اللجنة لتحقيق غايات سياسية يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ويخالف مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية في التصدي لقضايا حقوق الإنسان. ويؤدي هذا النهج أيضا إلى تقويض التعاون والحوار باعتبارهما المبدأين الأساسيين لتعزيز جميع حقوق الإنسان المعترف بها عالميا وحمايتها. وأعرب عن القلق الشديد الذي يساور وفده إزاء الأثر الذي تأتي به الجزاءات على حقوق المدنيين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورأى أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة التي تكفل استعراض حالة حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على أساس متكافئ من دون تمييز وبمشاركة كاملة من الحكومات المعنية.

٢٧ - **السيدة رشيد** (ملديف): قالت إن حكومتها قلقة للغاية إزاء الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورأت أن تعاون هذا البلد مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هو أمر إيجابي، لكن هناك الكثير الذي لا يزال يتعين عمله لضمان تمكن الناس من ممارسة ما لهم من حقوق الإنسان الأساسية. ولذلك، تحث ملديف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التعاون مع الأمم المتحدة وآلياتها، بما في ذلك مع المقرر الخاص كخطوة أولى.

٢٨ - وقالت إنه ينبغي على حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تستغل مواردها في تحقيق النهوض الاقتصادي والاجتماعي لشعبها بدلا من استخدامها في تكديس أسلحة الدمار الشامل. وأعربت عن القلق الشديد الذي تشعر به ملديف إزاء التجارب النووية وتجارب الصواريخ الباليستية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن. وحثت باسم حكومتها جميع الدول الأعضاء على مساعدة المقرر الخاص في الوفاء بولايته والعمل معه يدا بيد للتوصل إلى حل دائم لمعاناة شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي طال أمدها.

٢٩ - **السيدة مورتون** (أستراليا): أعربت عن القلق العميق الذي يساور أستراليا إزاء التقارير التي تفيد بحدوث انتهاكات فادحة وممنهجة لحقوق الإنسان على يد نظام كوريا الشمالية. وطالبت بأن تظل مسألة حقوق الإنسان في صميم الانخراط مع كوريا الشمالية، وأنه من المثير للقلق البالغ أن هذا البلد يواصل إعطاء أولوية لتطوير الأسلحة النووية والصواريخ الباليستية بدلا من السعي إلى تحقيق رفاه شعبه. ودعت إلى وجوب تحميل كوريا الشمالية المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان، كما دعت إلى أهمية التحرك قُدما لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ورحبت في هذا السياق بالتأييد والدعم الذي يبديه الأمين العام لهذه التوصيات. وطالبت بالتسجيل المنهجي للانتهاكات حتى يكون بالمستطاع البناء على تقارير لجنة التحقيق.

٣٠ - ومضت تقول إن أستراليا قلقة للغاية أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن العمال من رعايا كوريا الشمالية يعملون في الخارج في ظل ظروف أقرب إلى السخرة. وقالت إن قرار مجلس الأمن ٢٣٧٥ (٢٠١٧) يحظر على الدول الأعضاء إصدار تصاريح عمل جديدة للعمال من رعايا كوريا الشمالية. ورأت أن المُساءَلة والإحالة إلى المحاكم الدولية تصبحان أكثر إلحاحا إذا لم يتحقق تحسّن ملموس في الحالة أو استمرت في التدهور. واستفسرت عن الخيارات المتاحة للتحرك نحو نظر المسألة في المحكمة الجنائية الدولية.

٣١ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن رفض وفده للاستغلال الانتقائي لقضايا حقوق الإنسان كوسيلة

للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بذرائع إنسانية. وأضاف أن المقرر الخاص تجاوز ولايته وانتهك سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتساءل عن سبب عدم تناول المقرر الخاص بالمناقشة الآثار السلبية للجزاءات على شعب هذا البلد. وأكد أن الحوار المباشر غير المسيّس فيما بين الدول الأعضاء هو النهج الوحيد الذي يؤدي إلى نتائج إيجابية.

٣٢ - **السيد ديفورجاك** (تشيكيا): أعرب عن تأييد حكومته الكامل لدعوة الأمين العام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التفاعل البنّاء مع منظومة الأمم المتحدة. وتساءل المتكلم عن أي المبادرات أدعى بأن يُستكشف باهتمام أكبر من أجل تعزيز التعاون بين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سول والمقرر الخاص.

٣٣ - **السيدة بلوط** (الجزائر): أعربت عن قلق وفدها من تزايد عدد التقارير المتعلقة ببلدان محددة التي تُعرض في اللجنة الثالثة. وقالت إن الاستعراض الدوري الشامل لا يزال أكثر المحافل الملائمة للنظر في مسائل حقوق الإنسان. ورأت أن إنشاء مجلس حقوق الإنسان كان حريّا بأن يضع نهاية للتسييس والانتقائية في دراسة حالات حقوق الإنسان، وبأن يتيح إمكانية إدانة أي انتهاكات تُرتكب في هذا المجال.

٣٤ - **السيد ثنكيوميوانغنيوا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): كرر التأكيد أن أي قرار بشأن حقوق الإنسان يتعلق ببلد محدد لن يساعد في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وأن وفده يؤمن إيمانا راسخا بأن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة الوحيدة لمناقشة ودراسة حالة حقوق الإنسان في أي بلد، ولا بد أن يُستخدم كأساس لإجراء حوار بنّاء. ودعا المجتمع الدولي إلى التفاعل إيجابياً مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وشجّع هذا البلد على مواصلة تعاونه مع آلية حقوق الإنسان.

٣٥ - **السيد اويخا كوينتانا** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الحوار الدائر في الجلسة حوار جزئي بالضرورة لعدم حضور ممثلين لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأضاف قائلا إن هذا الوضع يعطي صورة عن التحديات التي تواجهه كمقرر خاص من حيث إمكانية الوصول إلى معلومات مستكملة وموثوقة عن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان.

٣٦ - وأكد أن المُساءَلة عنصر رئيسي في الولاية التي أناطتها به لجنة التحقيق في عام ٢٠١٤ وتلقاها عن سلفه، وأنها تشمل كلا من المُساءَلة الجنائية والأشكال الأخرى للمُساءَلة. وأشار المتكلم إلى أنه كان قد أوصى في ما مضى بأن يحيل مجلس الأمن حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المحكمة الجنائية الدولية. لكن المجلس لم يستجب لتلك التوصية رغم أنه استخدم نظام الجزاءات إلى أقصى حد ممكن. ولاحظ المتكلم أنه لم يحدث أي تقدم فيما يتصل بالتوصية، واعتبر أنه يتعين مواصلة المناقشات بشأنها. وأضاف قائلا إن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هي التي تقوم بجمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان، وأن هذه المعلومات يجب أن تكون مستقلة تماما ومحايدة وموثوقة. وقال إن أي معلومات تُعرض على محكمة جنائية ستُقابل بالإنكار من المتهمين، ولذلك كان لزاما توخي أعلى درجات الحرص في إعداد تلك المعلومات.

٣٧ - ومضى يقول إنه عقد على مدار الأسبوع الأسبق لقاءات مع جهات مختلفة في نيويورك بشأن الأثر السلبي لجزاءات مجلس الأمن. وقد أوصى بزيادة القدرة التقنية لفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المسؤول عن التحقق من تنفيذ الجزاءات، من أجل تقييم أي آثار سلبية ممكنة قد تنجم عنها. وأضاف أن مجلس الأمن منشغل عن حق باستخدام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمواردها المالية في تطوير التكنولوجيا النووية وتكنولوجيا الصواريخ، غير أن محط تركيز ولايته كمقرر خاص ينصبّ على قضايا أخرى.

٣٨ - وانتقل إلى موضوع احتجاز الرعايا الأجانب في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فقال إنها مسألة على جانب كبير من الأهمية. وأوضح أنه تحادث مع وفود لها تمثيل دبلوماسي في بيونغ يانغ وطلب الحصول على مساعدتها في تمكين هؤلاء المحتجزين من ممارسة حقهم في الاتصال بأسرهم ومسؤوليهم القنصليين. وأضاف أن هناك الكثير الذي لا يزال يتعين عمله، ومن هنا يتوجه بالدعوة للوفود من أجل مساعدته في تيسير تلك الجهود.

٣٩ - وفيما يخص قضية العمال الذين ترسلهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خارج البلد، قال إنها أدرجت في تقريره السابق وانطوت على عديد من المصاعب. فالبلدان المتلقية لهم مسؤولة عن ضمان ألا يشكل عملهم سُخرَة. وأضاف أنه في داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يُنظر إلى إمكانية مغادرة البلد والعمل بالخارج من منظور إيجابي غالبا.

٤٠ - وأضاف أنه يمكن النظر في اتباع نُهُج أخرى إزاء هذه القضايا. لكنه أشار إلى صعوبة اكتساب سبيل للدخول إلى شمال آسيا والحصول على معلومات عن الاتجار بالبشر. وأوعز إلى إمكانية إنشاء منتدى إقليمي بشأن الاتجار بالبشر يضم في عضويته جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ورأى أن اتباع نهج غير تصادمي من هذا النوع قد يمكّن إجراء تحقيقات وصياغة توصيات تحظى بدعم منظمات مثل الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٤١ - ومضى يقول إن بعض الدول يدعو إلى قيام حوار بنّاء، ويدعو بعضها الآخر إلى دعم حقوق الإنسان. وأشار إلى إنه إن كانت بعض الوفود ترى أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الأصح للتعامل مع قضايا حقوق الإنسان، فإن عليها أيضا أن تشير إلى الكيفية التي يمكن بها تنفيذ التوصيات التي تصاغ في سياق هذه العملية، نظراً إلى عدم وجود دليل على أن ذلك يحدث بالفعل. واختتم معربا عن أمله في أن يتمكن من الإفادة في عام ٢٠١٨ عن تحقيق مزيد من التقدم بشأن تفاعل حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع مختلف آليات حقوق الإنسان.

٤٢ - **السيدة كيثاروث** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا): قالت في معرض تقديم تقريرها (A/HRC/35/39) أنها أفيدت بارتكاب السلطات الإريترية عمليات إعدام خارج نطاق القضاء بحق عدد من الإريتريين غير المسلحين في أثناء محاولتهم عبور الحدود. وأوضحت أن هذه الممارسة تتم مع الإفلات من العقاب ولا تُقدم بشأنها أي تفسيرات أو تُجرى أية تحقيقات. ورغم إنكار السلطات الإريترية التام وجود سياسة لإطلاق النار بقصد القتل على الحدود، أظهرت حالات موّثقة مقتل عدة أشخاص من بينهم أطفال أثناء محاولتهم عبور الحدود.

٤٣ - وأضافت إنها تلقت أيضا تقارير تفيد عن وقوع عمليات اعتقال واحتجاز في العاصمة أسمرة. ولم يُعلَن المحتجزون عن سبب القبض عليهم أو جرى عرضهم على محكمة قانونية للبت في مشروعية احتجازهم. كما انقطعت صلة المحتجزين بالعالم الخارجي بما في ذلك مع محاميهم وأفراد أسرهم. ولم تقدّم أي معلومات بخصوص قضايا محددة مرفوعة ضدهم أو تلقوا إفادات بشأن ما إذا كان سيجري إطلاق سراحهم. وأضافت أن أحد مقاتلي الحرية في إريتريا، اعتُقل في عام ٢٠٠٣ وبقي رهن الاعتقال ١٤ عاما من دون توجيه اتهام إليه أو تمكينه من الاتصال بمحامٍ أو بأفراد أسرته. وعلى مدار هذه الفترة لم تتلق أسرته أي معلومات عنه من خلال القنوات الرسمية، لكنها تمكّنت من التعرف بشكل غير رسمي على مكان اعتقاله. وفي صيف عام ٢٠١٧، زارت سلطات السجن منزل أفراد الأسرة وأخبرتهم عن موته المفاجئ في الاحتجاز وأعادت لهم جثمانه.

٤٤ - ومضت تقول إن التقارير تشير أيضا إلى تدخل حكومة إريتريا المستمر في الشؤون الداخلية للأديان المعترف بها رسميا، ولا تمنح إعفاءات من الخدمة العسكرية للمُستَنكفين ضميريا. واعتادت هذه التقارير الإفادة عن حالات اعتقال واحتجاز لأشخاص بسبب معتقداتهم الدينية، بمن في ذلك أفراد تابعون للطوائف الدينية المعترف بها وغير المعترف بها، وفي آب/أغسطس ٢٠١٧ توفيت أم لأربعة أطفال وهي رهن الاحتجاز في معسكر صحراوي، كانت قد اعتُقلت فيه قبل ثلاثة أشهر أثناء إغارات استهدفت المسيحيين الإنغيليين.

٤٥ - وأشارت إلى المعلومات المستكملة التي أصدرتها مؤخراً المنظمة الدولية للهجرة وأفادت فيها بأنها تتولى ترحيل قرابة ١٠٠ شخص يوميا. ومعظم هؤلاء اللاجئين من الشباب وينتمي ٤٦ في المائة من جملتهم إلى الفئة العمرية بين ١٨ و ٢٤ سنة. وقد أفاد كثيرون منهم بأنهم ظلوا سائرين على الأقدام لأيام قبل الوصول إلى مقصدهم. وأضافت أن عدة بلدان اتخذت إجراءات تستهدف خفض عدد الإريتريين طالبي اللجوء واللاجئين، ورأت أن هذه الإجراءات ينبغي مع ذلك أن تكون لفترة زمنية محددة. ودعت إلى عدم وضع حواجز تعجيزية أمام الناس الذين يفرون من انتهاكات حقوق الإنسان.

٤٦ - وقالت إن انتهاكات الحق في التملّك لا تزال تجري في إريتريا. وقد طُلب من الجالية اليونانية في أسمرة، على سبيل المثال، إخلاء مجمّع المنشآت الذي تحوزه ويضم مباني القنصل الفخري لليونان ومكاتب تابعة للجالية اليونانية. وطالبت بجبر الضرر الناجم عن هذا الانتهاك للحق في الملكية الحاصل في إريتريا.

٤٧ - واختتمت بالتأكيد على أن تحقيق تقدم على صعيد حقوق الإنسان في إريتريا يتطلب التصدي لمجالات محددة. فلا بد أن تنشئ الحكومة مؤسسات لتعزيز سيادة القانون وتجري تقييما شفافا وعلنيا لنظامها القضائي ولاستقلال القضاة والمحامين ووكلاء النيابة. ويتعين أن تظهر إريتريا احترامها لحقوق الإنسان بتقديم بيانات دقيقة، كما يتعين عليها العمل على محاربة الإفلات من العقاب الذي بات يتخذ طابعاً مؤسسياً.

٤٨ - **السيد جورجيو** (إريتريا): استهل كلامه قائلاً إن ولاية المقررة الخاصة تحددها بلدان معادية لإريتريا تهدف إلى عزلها وشيطنتها. ولطالما اعترضت إريتريا على الولايات التي تتعلق ببلدان محددة واستخدام هذه الولايات من قِبَل مجلس حقوق الإنسان لدعم تحقيق أهداف سياسية. وأضاف أن تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا (A/HRC/32/47) الذي أشارت إليه المقررة الخاصة لم يحظ بتأييد مجلس حقوق الإنسان.

٤٩ - وأكد أن إريتريا عازمة على صون استقلالها وشق طريقها الخاص لتحقيق التنمية، لكنها مقابل ذلك لا تلقى إلا التجاهل لإنجازاتها والتضخيم لأوجه القصور التي تعانيها. ورأى أن المقررة الخاصة توصي بتدابير لا داعي لها وتطبّق منهجية تفتقر إلى الحد الأدنى من تحرّي الدقة والمهنية. ورغم ذلك، تواصل حكومة إريتريا الانخراط على نحو ثنائي ومتعدد الأطراف في حوار يتعلق بحقوق الإنسان والمسائل الإقليمية الملحة للسلام والتنمية، وتعرب دوما عن ترحيبها بالمشاركة البنّاءة.

٥٠ - وأشار إلى أن إريتريا دولة طرف في العديد من الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان الدولية والإقليمية، وأنها اجتازت في الآونة الأخيرة عمليتين للاستعراض الدوري الشامل لتقريريها الأول والثاني. وبغية الإسراع في تنفيذ التوصيات التي انتهت إليها عمليتا الاستعراض، أنشأت إريتريا هيئة للتنسيق تعنى بالاستعراض الدوري الشامل تضم في عضويتها وزارات حكومية ومنظمات من المجتمع المدني. وفي عام ٢٠١٦ أبرمت إريتريا إطار التعاون في مجال الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وخصصت موارد في الميزانية لتنفيذ التزامات حقوق الإنسان الواردة فيه. وأضاف أن هذه الالتزامات ذات أفق عريض وتغطي الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٥١ - وانتقل إلى نقطة أخرى فقال إن سيادة القانون تتعزز في إريتريا عن طريق حملات تستهدف زيادة التوعية بالحق في المحاكمة وفقا للأصول وسن قوانين وطنية جديدة تُترجم إلى جميع اللغات المستعملة في إريتريا. وطبقت الحكومة زيادات تدريجية في الأجور لصالح الشباب على أساس الجدارة التعليمية، وتوسعت في برامج لتطوير المهارات. وتحفز إريتريا الإنتاجية والاستثمار عن طريق تعبئة مواردها البشرية والمادية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالنظر إلى ما يتطلبه هذا المشروع من موارد، تهيب إريتريا بجميع الدول مناشدة إثيوبيا إنهاء احتلالها للأراضي الإريترية، وتهيب بجميع الدول أيضا العمل على إنهاء الجزاءات المفروضة على إريتريا. ورأى أن إحدى الركائز الأخرى المهمة للخطة الجديدة للتنمية تتمثل في وجود عملية سياسية تتضمن إجراء مناقشات حول نظام الحوكمة المستقبلي في إريتريا ووضع خريطة طريق سياسية جديدة للبلد.

٥٢ - واختتم قائلا إن استمرار ولاية المقررة الخاصة حاصل في الأساس نزولا على رغبة وفود دول معينة ومعها إثيوبيا. وأشار إلى إثيوبيا قائلا إنها بلد لا يكتفي فحسب بسجلّه الشائن في مجال حقوق الإنسان لكنه يواصل أيضا احتلال الأراضي الإريترية انتهاكاً للقانون الدولي، كما يدعو إلى مضاعفة العقوبات شدّة على إريتريا.

٥٣ - **السيد** يوسف عدن **موسى** (جيبوتي): قال إن عمل المقررة الخاصة جزء من متابعة تنفيذ توصيات لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في إريتريا، لكن تقرير اللجنة لم يعرض على الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين كما كان مقررا في الأصل. وأضاف أن السلطات الإريترية تواصل منذ عام ١٩٩١، دون شفقة أو شعور بالندم، تدمير حياة من يُفترض أنها تحميهم، كما أخفقت في الامتثال لالتزاماتها بموجب الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان. وأضاف أن حكومة جيبوتي منشغلة للغاية بخصوص سجناء الحرب الجيبوتيين الثلاثة عشر الذين تحتجزهم إريتريا في أحوال لاإنسانية ومُهينة منذ عام ٢٠٠٨، ودعا إلى الإفراج الفوري عنهم.

٥٤ - **السيد أريتورك** (الولايات المتحدة): قال إن تفاعل إريتريا مع المجتمع الدولي يبعث على التشجع، لكنه رأى أنه لا تزال هناك أسباب تدعو إلى القلق الشديد. ودعا باسم الولايات المتحدة حكومة إريتريا إلى الالتزام بدستورها، وإنشاء جهاز قضائي مستقل، وتحسين أحوال الاحتجاز، والإفراج عن الأشخاص المحتجزين عسفا. وأعرب أيضا عن قلق الولايات المتحدة إزاء استمرار احتجاز الإريتريين بسبب معتقداتهم الدينية وإخضاعهم للخدمة الوطنية الإلزامية لآجال غير محددة.

٥٥ - **السيد كنت** (المملكة المتحدة): طالب الحكومة الإريترية بوضع آجال زمنية واضحة ومحددة لأداء الخدمة الوطنية وتقديم تعويضات مالية عادلة للإريتريين المنخرطين فيها. وقال إنه ينبغي للحكومة أن تطبّق الدستور، وتحترم حرية الاعتقاد وتفرج عن الأشخاص المحتجزين عسفا. ورأى أن كبح موجة اللاجئين الإريتريين يتطلب اتخاذ إجراءات لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان والتصدي للافتقار العام للفرصة الاقتصادية. وقال إن المملكة المتحدة ترحب

باستمرار التعاون بين إريتريا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. واستفسر من المقررة الخاصة عن السبيل الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد به الأمم المتحدة في عملها المتعلق بحقوق الإنسان في إريتريا.

٥٦ - **السيد يوسف** (الصومال): أدان باسم حكومته إدانة قوية انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها حكومة إريتريا. وقال إن الصومال تدعو إريتريا إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتنفيذ توصيات لجنة التحقيق وتخلها أيضاً على الإفراج عن سجناء الحرب الجيبوتيين الثلاثة عشر الموجودين رهن الحبس الانفرادي في السجون الإريترية.

٥٧ - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): طالب إريتريا بضرورة تطبيق دستور عام ١٩٩٧، ومعالجة قضية الخدمة الوطنية وإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية فورية وجوهرية. وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب باستعداد الحكومة الإريترية السماح للوفود الثنائية والدولية بدخول البلد، لكنه قلق إزاء ما أُفيد به عن الحيلولة دون دخول المقررة الخاصة وآليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الأخرى إلى إريتريا. ودعا المقررة الخاصة إلى الإفصاح عن خططها المتعلقة بالجزء الأخير من ولايتها، واستفسر عن الكيفية التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يساعد بها في تحسين التعاون بين المقررة الخاصة وحكومة إريتريا.

٥٨ - *السيدة كاساس (هنغاريا)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة.*

٥٩ - **السيد كاستيللو سانتانا** (كوبا): أعرب مجددا عن اعتراض وفده على الولايات التي تتعلق ببلدان محددة التي رأى أنها تستهدف كلها بلدانا نامية. وقال إن كوبا تدعو إلى التعاون والحوار وإلى مشاركة المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في التعامل مع القضايا محل الاهتمام. وأضاف أن البحث عن حلول فعالة يتطلب إشراك السلطات الإريترية، وينبغي أن يأخذ شواغلها بعين الاعتبار.

٦٠ - **السيدة ساندوفال** (نيكاراغوا): رأت أنه من أسف أن اللجنة الثالثة تواصل الخضوع لإرادة بعض الدول الأعضاء وتقوم بتعيين مقررين خاصين معنيين ببلدان نامية محددة، منتهكة بذلك مبادئ الأمم المتحدة. وأعربت عن قلق وفدها العميق لإحجام التقرير عن الإقرار بالجهود التي تبذلها إريتريا لتحقيق رفاه شعبها. وأضافت أن مجلس حقوق الإنسان هو هيئة الأمم المتحدة المنوطة بدراسة مسائل حقوق الإنسان في كل بلد، من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل.

٦١ - **السيد تارانداا** (بيلاروس): قال إن الولاية المتعلقة بإريتريا تأتي بنتائج عكسية. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل جهودها من أجل إقامة حوار حقيقي مع حكومة إريتريا وتزويدها بالدعم والمساعدة التقنيين، بما في ذلك ما يلزم لمؤازرة الجهود التي تبذلها لتنفيذ التوصيات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وأضاف أن أنشطة المُكلَّفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة غير فعالة ومتحيزة. وأن المكلفين بولايات تتعلق ببلدان محددة لا يتاح لهم سبيل لدخول البلدان المعنية، ويؤدون عملهم من بُعد مستندين إلى بيانات ثانوية مستقاة من مصادر غير موثوقة.

٦٢ - **السيد توربرغيسين** (النرويج): قال إن حكومته ملتزمة بقوة، كصديق قديم لإريتريا وشعبها، بمساعدة حكومة إريتريا على تحسين حالة حقوق الإنسان. وقد رحبت النرويج بالتعاون الذي جرى مؤخرا بين إريتريا والأمم المتحدة بشأن إقامة العدل وتطبيق القواعد الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. واستفسر من المقررة الخاصة عما إذا كانت حكومة إريتريا قد أظهرت اهتماما متجددا بالتعاون، كجزء من متابعة الاستعراض الدوري الشامل. ولاحظ أن تقرير المقررة الخاصة أشار إلى انعقاد مناسبة استكشف المشاركون خلالها الدور الذي يمكن أن تؤديه الآلية الإقليمية، وقال إن وفده مهتم بالاطلاع على نتيجة المناقشات ذات الصلة.

٦٣ - **السيد كيلي** (أيرلندا): دعا باسم حكومته إريتريا إلى التعاون التام مع المقررة الخاصة وسائر آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن طريق السماح لها بدخول البلد، وبالتحديد زيارة أماكن الاحتجاز. ورأى أن التعاون والتفاعل مع المجتمع الدولي أمر جوهري وأن السبيل الذي أتيح للوفود الدولية الزائرة وممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان خطوة إيجابية. ولاحظ أن المقررة الخاصة ذكرت أن توصيات الاستعراض الدوري الشامل تتيح إطارا لمعالجة حالة حقوق الإنسان في إريتريا، وطلب منها الإفصاح عن آرائها بشأن الدور الذي يؤديه التعاون في مجال بناء القدرات في هذا الخصوص.

٦٤ - **السيدة بريكريلوفا** (تشيكيا): قالت إنه من المستحيل أن يجري تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان على الصعيد الوطني من دون وجود انتخابات حقيقية وتعددية سياسية. ونوهت إلى أن إريتريا لم تُجْر انتخابات وطنية خلال ٢٠ سنة، ولا يوجد بها سوى حزب

سياسي واحد. واستفسرت من المقررة الخاصة عن الكيفية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها إريتريا في التحول إلى دولة تعددية يحكمها ممثلون منتخبون ديمقراطيا، وما إذا كان ممكنا إجراء حوار مع حكومة إريتريا في هذا الخصوص.

٦٥ - **السيدة ليندمان** (سويسرا): دعت باسم حكومتها إريتريا إلى التعاون مع كافة آليات حقوق الإنسان بما فيها المقررة الخاصة، ومواصلة انخراطها من أجل ضمان تنفيذ التوصيات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وقالت إن سويسرا تشجع إريتريا أيضا على تعزيز تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والنظر في إنشاء مكتب للمفوضية في إريتريا. وطلبت من المقررة الخاصة بيان أولويات ولايتها واستفسرت منها عن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم عملها.

٦٦ - **السيدة لو** شياو شياو (الصين): طالبت المجتمع الدولي بالاعتراف بالتقدم الذي أحرزته إريتريا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأن تنظر إلى حالة حقوق الإنسان فيها بطريقة عادلة وموضوعية. وأضافت أن الصين تأمل أن تكون دول القرن الإفريقي مدركة للحاجة الجوهرية لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة وتحقيق المصالح الأساسية لشعوبها. وطالبتها بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار وأن تعمل معا من أجل تحقيق التنمية.

٦٧ - **السيدة ندايايشيمي** (بوروندي): كررت الموقف المبدئي لوفدها الرافض لولايات ولجان تقصي الحقائق المتعلقة ببلدان محددة لما تأتي به من نتائج عكسية. واعتبرت أن الاستعراض الدوري الشامل آلية ذات طابع بنّاء بيّن فضلاً عن أنها يمكن أن تسفر بأرجحية أعلى عن تحقيق نتائج ملموسة في إريتريا.

٦٨ - **السيد سيث** (الهند): قال إن المسؤولية الأساسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تقع على عاتق الدول. وطالب الأمم المتحدة باتخاذ الحوار ركيزة لعلاقاتها مع الدول الأعضاء وتجنّب فرض الولايات المتعلقة ببلدان محددة. ورأى أن هذه الولايات تتسبب في نتائج عكسية وتفضي إلى تسييس حقوق الإنسان، الذي يمثل انتهاكا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

٦٩ - **السيدة رودريغيز دي فيبريس كورديرو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): كررت من جديد موقف حكومتها الذي لا يُقر إنشاء إجراءات خاصة بدون موافقة الحكومات المعنية، ورأت أن استخدام حقوق الإنسان لتحقيق مآرب سياسية يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وقالت إن التقدم الذي أحرزه مجلس حقوق الإنسان على صعيد حقوق الإنسان في إريتريا يحتاج إلى تعميق، وأن الاستعراض الدوري الشامل يمثل الآلية المناسبة لتناول مسائل حقوق الإنسان بشكل تعاوني عبر الحوار البناء المبني على الاحترام.

٧٠ - **السيد وليد** (باكستان): قال إن تعاون إريتريا مع الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يجسد التزامها بالحوار وتعاونها مع الشركاء متعددي الأطراف والثنائيين في مسائل تعزيز حقوق الإنسان، ويظهر استمساكها بالعمليات الديمقراطية. ورأى ثمة حاجة لزيادة تناسق عمل اللجنة وعمل مجلس حقوق الإنسان تجنبا لحدوث أي ازدواجية غير ضرورية، ورأى في هذا السياق أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية المناسبة لتناول قضايا حقوق الإنسان على الصعيد الدولي.

٧١ - *استأنف السيد غونارسون (أيسلندا) رئاسة الجلسة.*

٧٢ - **السيد موسى** (مصر): قال إن رؤساء دول حركة عدم الانحياز شددوا في قمّتهم المنعقدة في شرم الشيخ على أن مجلس حقوق الإنسان هو المسؤول عن النظر في حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان، وأعربوا عن قلقهم لاتخاذ اللجنة قرارات تتعلق ببلدان محددة. وأضاف أن رؤساء دول حركة عدم الانحياز لاحظوا في قمّتهم المعقودة في فنزويلا في عام ٢٠١٦، أن مثل هذه القرارات تستغل حقوق الإنسان لتحقيق أغراض سياسية، وتنتهك من ثم مبادئ النزاهة وعدم الانتقائية. وأكد أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الحكومية الدولية الرئيسية لاستعراض قضايا حقوق الإنسان.

٧٣ - **السيد شيكيشي** (زمبابوي): قال إن وفده دأب على معارضة تقديم تقارير أو اتخاذ قرارات تتعلق ببلدان محددة، وأعرب دوما عن اعتقاده بأن مجلس حقوق الإنسان، عن طريق آلية الاستعراض الدوري الشامل، هو المحفل المناسب للتعامل مع أي شواغل تتعلق بحقوق الإنسان فيما يخص أي دولة عضو. وأضاف أن إريتريا أتمت بالفعل دورتين للاستعراض الدوري الشامل وقبلت بما عدده ٩٢ توصية. وحث الطرفين على مواصلة تعاونهما في مجال قضايا حقوق الإنسان.

٧٤ - **السيد رحمان** (بنغلاديش): قال إن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تتطلب التصدي لها دون تردد، باتباع إجراءات قانونية سليمة وكفالة المُسَاءَلة والشفافية. وأضاف أن بنغلاديش تحيط

علما في هذا السبيل بالتدابير المختلفة التي اتخذتها إريتريا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها.

٧٥ - **السيدة خالفندي** (جمهورية إيران الإسلامية): كررت الإعراب عن الموقف المبدئي لوفدها إزاء التقرير المرفوع من المقررة الخاصة. وقالت إن نظر اللجنة في حالة تتعلق ببلد محدد يمثل انتهاكا لمبادئ العالمية وعدم الانتقائية والموضوعية، ويُقوّض التعاون والحوار فيما بين الحكومات. وكررت تأكيد ما يعتقده وفدها بأن الاستعراض الدوري الشامل هو المحل المناسب لاستعراض حالات حقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء على أساس المساواة.

٧٦ - **السيد أوستينوف** (الاتحاد الروسي): رأى أن نظر هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة للحالة في إريتريا بات مسيّسا ولا يعين على تحسين حالة حقوق الإنسان في هذا البلد. وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل هو المنتدى الأفضل لدراسة حالات حقوق الإنسان في فرادى البلدان، انطلاقا من روح بناءة وارتكازا إلى مشاركة تامة من البلدان المعنية. وأكد أن الحوار المتكافئ والبنّاء المبني على الاحترام المتبادل ينبغي أن يكون القاعدة التي تنبني عليها جميع جوانب عمل هيئات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بدلا من اللجوء إلى شيطنة الدول والحكومات التي ربما لا تكون مستساغة للبعض.

٧٧ - **السيدة كيثاروث** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا): قالت في معرض ردها على أسئلة الوفود وتعقيباتها أن انخراط إريتريا في تعاون ثنائي مع الدول الأخرى مؤشر إيجابي. لكنها حذرت من القيام في أثناء الاجتماعات ذات الصلة بإخفاء مسائل حقوق الإنسان تحت البساط ورأت أنه من الأحرى إدراجها في سياق المناقشات وعمليات المتابعة. وطالبت جميع الدول التي تقيم علاقات ثنائية مع إريتريا بأن تكون واعية لمحورية قضايا حقوق الإنسان.

٧٨ - وأردفت تقول إن الزيارة التي أجراها ممثل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لإريتريا دالة على حدوث تقدم، لكن دور المفوضية لا ينبغي أن يقتصر على بناء القدرات. وذهبت الى أنه ينبغي للمفوضية أن تتولى أيضا ولاية للرصد وأن يجاز لها التحقق من المعلومات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان في داخل البلد نفسه. وقالت إن مسألة الحقوق الدينية في إريتريا لا تزال تحتل أولوية في ولايتها، وأن هناك الكثير الذي لا يزال ينبغي عمله، ورأت أن إريتريا يمكن أن تسير في اتجاه إيجابي لو أفرجت عن الأب أنطونيوس، بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الموجود رهن الإقامة المنزلية الجبرية منذ ما ينيف على عشر سنوات.

٧٩ - وانتقلت إلى الحديث عن الموضوع المتعلق بخططها للسنة الأخيرة لولايتها المقرر أن تنتهي في عام ٢٠١٨. وقالت إنها ستعمل على ضمان وجود برامج لبناء القدرات يستفيد منها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان لزيادة تنويرهم بآليات الدعم المختلفة القائمة. وتمنت أن تشهد الأشهر المتبقية من ولايتها قيام حوار يتسم بقدر أكبر من الإيجابية مع إريتريا.

٨٠ - وذهبت تقول إنه في حين اتجه عدد من الوفود إلى الإعراب عن تفضيله استخدام الاستعراض الدوري الشامل كآلية لاستعراض حقوق الإنسان في إريتريا وبلدان أخرى، فإنها لا تعتقد أن استخدام الآليات المختلفة يصادر بعضه بعضا. واعتبرت أن استخدام عدد أكبر من الآليات أفضل من استخدام عدد أقل منها، وأعربت عن سعادتها في هذا الخصوص لما ذكره ممثل إريتريا عن انخراط بلده مع هيئات المعاهدات.

٨١ - وقالت إنها تود أن تسلط الضوء على موضوع الاحتجاز. وأوضحت أن العدد الحقيقي للأشخاص الموجودين رهن الاحتجاز التعسفي غير معروف. وطالبت بضرورة نظر إريتريا في هذه المسألة وطالبتها أيضا بضمان وجود الآليات المؤسسية الضرورية التي تتيح للأفراد إمكانية اللجوء إلى العدالة والاستفادة من وجود الضوابط والموازين. وأكدت أن المشاركة السياسية هي أحد حقوق الإنسان.

٨٢ - وبخصوص تقرير لجنة التحقيق، قالت إن ممثل إريتريا جانبه الصواب حينما ذكر أن التقرير لم يحظ بموافقة مجلس حقوق الإنسان. ورأت أن ذلك لو كان صحيحا، لما كانت قد أنيطت بالعمل على توصياته، وأكدت أن التقرير في واقع الأمر حظي بتأييد المجلس.

٨٣ - **السيد إدريس** (إريتريا): قال إن مجلس حقوق الإنسان اتخذ في عام ٢٠١٦ قراره ٢٤/٣٢ الذي أحاط فيه علماً بتقرير لجنة التحقيق. ولاحظ بأسف الهجوم الذي تشنه جيبوتي على إريتريا في كثير من هيئات الأمم المتحدة نزولا على رغبة دول أخرى. وكرر القول بأن إريتريا أفرجت عن جميع سجناء الحرب. وأضاف أن الأهم من ذلك أن جيبوتي تفتقر إلى أي سلطة أخلاقية لمناقشة قضايا حقوق الإنسان في الدول الأخرى بالنظر إلى سجلها في هذا الخصوص، الذي يتضمن تقليص حقوق الإنسان مع الإفلات من العقاب، وقتل ١٣ مدنيا في بالبالا خلال وجودهم في تجمع ديني.

وأضاف أن حقوق الإنسان تحتاج إلى أن تتعزز في كل مكان، وأن إريتريا منفتحة دائما على المشاركة في أي حوار بنّاء.

٨٤ - **السيد** يوسف عدن **موسى** (جيبوتي): علّق قائلا إن بلده لم يكن أبدا موضوعا للجنة لتقصي الحقائق بشأن حقوق الإنسان، ولا يمكن مقارنته بإريتريا التي تشهد انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان بما فيها الإعدامات بإجراءات موجزة، التي يتواصل ارتكابها منذ عام ١٩٩١. وأضاف أن السلطات الإريترية تعذب مواطنيها وتروّعهم مع إفلات تام من العقاب. أما من يتجرأ منهم ويقدم على الفرار، فيكون مصيره القتل بدم بارد عملا بسياسة إطلاق النار بقصد القتل، ويقع ذووه ضحية للأعمال الانتقامية.

٨٥ - **السيد هاراستي** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس): قال في سياق عرض تقريره (A/72/493) أنه بعد فترة وصفتها بعض الأطراف البيلاروسية بأنها انفراجة عاشتها الأصوات الناقدة، عادت بيلاروس في عام ٢٠١٧ إلى ممارسة القمع الجماعي العنيف بحق الجهات التي تجرأت على انتقاد السياسات العامة. وأرجع أسباب الطبيعة الدورية لإجراءات القمع الصارمة التي تطبقها بيلاروس إلى نظام الحكم الموجّه بشكل مباشر من السلطة التنفيذية.

٨٦ - وقال إن بيلاروس اعتمدت في عام ٢٠١٦ ما أسمته خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، تألفت من قائمة بمائة وعد يتصل معظمها عمليا بتعزيز أو زيادة نطاق الخدمات التي أدت إلى تقييد بعض مجالات الحياة المدنية. لكن السلطات تجاهلت القائمة المستفيضة بالتوصيات التي قدمت في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ومن بعض هيئات المعاهدات. وأضاف أن النبأ الجيد الوحيد في عام ٢٠١٧ كان هو تسجيل حركة ''قل الحقيقة'' رغم أن هذا التسجيل جرى باعتبارها حركة اجتماعية وليس حركة سياسية. وقال إن تقديم بيلاروس تقريرها إلى لجنة حقوق الإنسان بعد تأخير طال ١٦ عاما كان أيضا مقياسا لسرعة امتثالها لالتزاماتها التعاهدية.

٨٧ - ومضى يقول إنه ركز في تقريره على تأثير تركيز السلطة في بيلاروس على حالة حقوق الإنسان. ورأى أنه في بلد تنعدم فيه فعالية البرلمان وتُعتبر السلطة القضائية امتدادا للسلطة التنفيذية، لا يوجد مكان لضمانات حقوق الإنسان. كما أن الأعاصير الجيوسياسية الحاصلة في الفضاء اللاحق للعهد السوفييتي، وبشكل ملحوظ في أوكرانيا المجاورة، تكرّس في بيلاروس الادعاء القائل بأن الفَعّالية المدنية مصدر خطر على البلد، بحسب الصورة التي تقدم بها وسائط الإعلام التابعة للدولة مطالب التعددية وتقاسم السلطة، باعتبارها منزلقا إلى الحرب الأهلية وضياعا لاستقلالية الدولة.

٨٨ - وأشار إلى أن الرئيس ذكر في الفترة التي تلت تطبيق إجراءات القمع الصارمة ضد المحتجين في عام ٢٠١٧، أنه سيقوم بإعادة صياغة مرسومه المثير للخلاف، مُظهرا بذلك أن باستطاعته تغيير الإطار والممارسات القانونية متى شاء. وأضاف أنه من المفارقات أن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس قد ترى من ثم تحسّنا مبدئيا وأن الفضل في ذلك قد يعود إلى نظام الحُكم المسرف في طابعه المركزي. وفي هذه الحالة، سيلزم وجود فترة طويلة يحتاجها التطوير المشترك لإطار لحقوق الإنسان يشترك فيه المجتمع المدني والمعارضة السياسية. وأعاد المقرر الخاص توجيه دعوته إلى جميع السلطات للتفاعل مع ولايته، حتى ولو بشكل متدرج، وأعرب عن استعداده مساعدة الحكومة في التحرك قُدماً صوب الامتثال لالتزاماتها في إطار الأمم المتحدة.

٨٩ - **السيد تاراندا** (بيلاروس): اعتبر أن العمل الذي يؤديه المقرر الخاص هو أسوأ نموذج للممارسات الضارة لمجلس حقوق الإنسان. وقال إن الافتقار إلى تحقيق نتائج ملموسة بشأن بيلاروس والنفقات الهائلة التي يجري تكبّدها، تصوّر بشكل واضح الطبيعة المعيبة لولايات المجلس التي تتناول بلدانا محددة. وأضاف أن المقرر الخاص لم يُسلّم على مدى ست سنوات من العمل بأي تغييرات إيجابية في بيلاروس. وفي غضون ذلك، اعترفت المنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان التابعة لها مرارا بالتحسينات الحاصلة في حالة حقوق الإنسان في البلد، وصنّفت بيلاروس في مرتبة عالية فيما يتعلق بالتقارير والبحوث الدولية. وقال إن مكمن هذا التناقض هو تعارض المصالح الذي يدفعه وجود حافز مستمر لدى المقرر الخاص بتقديم صورة للحالة في البلد باعتبارها منطوية على الخطر، من أجل الإبقاء على ولايته.

٩٠ - وقال إن بيلاروس ملتزمة بالإيفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وإنها تتعاون مع عدد كبير من آليات حقوق الإنسان من أجل تطوير سياستها الوطنية في هذا المجال. واعتمدت بيلاروس خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وواظبت على تقديم تقاريرها إلى هيئات المعاهدات في مواعيدها المقررة. وتشارك بيلاروس على نحو تام في حوار مفتوح مع مختلف الشركاء الدوليين، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. واختتم قائلا إن أفضل شيء يمكن للمقرر الخاص المعني

بيلاروس أن يفعله هو أن يكف عن الرصد الانتقائي للحالة في البلد وأن يستقيل قبل حلول نهاية فترة ولايته.

٩١ - **السيدة واغنر** (سويسرا): رحبت بتمكّن المقرر الخاص من زيارة مينسك للمشاركة في الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكنها أعربت عن أسفها لعدم تعاون حكومة بيلاروس مع ولايته. ولاحظت الاستنتاج الذي توصل إليه المقرر الخاص بأن التغييرات الإيجابية نحو تحسين احترام حقوق الإنسان في بيلاروس قد لا تكون سوى تغييرات مؤقتة وهامشية بالنظر إلى جوهر نظام الحُكم الراهن.

٩٢ - **السيد فوركاس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): لاحظ أنه بالرغم من حدوث بعض التطورات الإيجابية في بيلاروس، لا تزال حالة حقوق الإنسان فيها مبعثا للقلق. وحث باسم الاتحاد الأوروبي السلطات البيلاروسية على إتاحة مساحة أكبر للمجتمع المدني، وإزالة جميع المعوقات التي تحول دون الممارسة الإعلامية الحرة والمستقلة. وأدان تطبيق حكم الإعدام في البلد ودعا السلطات إلى وقف هذه العقوبة. واستفسر عن الكيفية التي يمكن بها تشجيع حكومة بيلاروس على تنفيذ التوصيات المتكررة التي تقدمت بها هيئات دولية مختلفة، والاستفادة من الجوانب الرسمية للديمقراطية الموجودة في البلد.

٩٣ - **السيد إدريس** (إريتريا): دعا إلى تناول حقوق الإنسان في جميع الدول بأسلوب عادل ومتكافئ مع إيلاء الاحترام للسيادة الوطنية، واعتبر أن الاستعراض الدوري الشامل هو المنبر الأفضل لتوطيد التعاون والشراكة في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقال إن إريتريا ترحب بالمبادرات التي اتخذتها حكومة بيلاروس لزيادة تحسين حقوق الإنسان لمواطنيها بما في ذلك تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وتفاعلها المتزايد مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وطالب المجتمع الدولي بالإقرار بهذه التطورات ودعم الحكومة البيلاروسية في هذا المسعى.

٩٤ - **السيدة ياكوبونيه** (ليتوانيا): قالت إن نطاق ممارسة القمع بحق المتظاهرين السلميين في بيلاروس مبعث لقلق عميق، بينما تظهر الانتهاكات الممنهجة للحريات الأساسية والقيود التي تُفرض على أنشطة المنظمات غير الحكومية وعلى المعارضة بجلاء أن النظام غير مستعد لإجراء الإصلاحات الديمقراطية. واستفسرت عن الكيفية التي يمكن للمجتمع الدولي أن يساعد بها المجتمع المدني في بيلاروس في مساعي تعزيز حقوق الإنسان.

٩٥ - **السيد قاسم أغا** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه لو كان أمينا عاما للأمم المتحدة وتلقى مثل هذا التقرير، لأقال المقرر الخاص لأن تقريره مسيّس ويمثل تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية لبيلاروس. ورأى أن المقرر الخاص تعدى حدود ولايته وتطاول على رئيس بيلاروس. وأكد أنه لا يحق للمقرر الخاص أن يطعن في رئيس دولة ذات سيادة منتخب شرعا، وعليه أن يبدى الاحترام للديمقراطية في بيلاروس.

٩٦ - **السيد شاداييف** (أوزبكستان): نبّه إلى أن ولاية المقرر الخاص لم تحظ بالتأييد القاطع من أعضاء مجلس حقوق الإنسان. وقال إنه من غير المقبول استبدال الاستعراض الدوري الشامل بقرارات تتعلق ببلدان محددة تتأسس على الانتقائية وتقوّض مبادئ العالمية والموضوعية. وأضاف أن القرار المتعلق بيلاروس أتى بنتائج عكسية ولن يساعد على ضمان استمرار ممارسة حقوق الإنسان. وفي ضوء التعاون المستمر الذي تبديه بيلاروس مع مجلس حقوق الإنسان وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، رأى أنه لا ينبغي إخضاع هذه الدولة للرصد أو لمزيد من الإجراءات المتحيزة من جانب المجلس ومقرره الخاص.

٩٧ - **السيدة ديودا - بلونكا** (بولندا): رحبت باسم بلدها بتصديق بيلاروس على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وقالت إنها منشغلة مع ذلك بحالة حقوق الإنسان في هذا البلد. ودعت حكومة بيلاروس إلى التوقف عن جميع التدابير الانتقامية الجارية التي انطلقت في أعقاب حركات الاحتجاج الاجتماعي. وقالت إن بولندا تأمل في تنفيذ حكومة بيلاروس لجميع توصيات المقرر الخاص. وقد أفاد المقرر الخاص بعد الزيارة غير الرسمية التي أجراها لبيلاروس، أنه وإن كانت حكومة هذا البلد لم تعترف بولايته حتى الآن، إلا أنه تشجّع بالسماح له بدخول البلد لحضور اجتماع دولي. واستفسرت عما إذا كانت قد بدرت عن مينسك أية إشارات أخرى يمكن أن تعطي أملا في قيام تعاون مستقبلي.

٩٨ - **السيدة ميللر** (المملكة المتحدة): استفسرت من المقرر الخاص عن انطباعاته بشأن الحالة في بيلاروس عند زيارته لها بدعوة من الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وكررت نداء المملكة المتحدة لسلطات بيلاروس بالانخراط البنّاء مع المقرر الخاص. وقالت إنها تلاحظ زيادة مشاركة سلطات بيلاروس الحاصلة مؤخرا على صعيد حقوق الإنسان، لكنها لا تزال منشغلة بحالة حقوق الإنسان في البلد وبحقيقة أن بيلاروس هي البلد الأوروبي الوحيد

المستمر في تطبيق عقوبة الإعدام. وقالت إن بلدها يعمل من أجل تدعيم البيئة الأكثر تساهلا الآخذة في التنامي في بيلاروس.

٩٩ - **السيد** عمر دهب فضل **محمد** (السودان): أثنى على التشريع البيلاروسي الذي يغطي مختلف مجالات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبالأخص خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان التي أقرتها بيلاروس في عام ٢٠١٦، فضلا عن الدعوة القائمة الموجهة لعدد من المُكلَّفين بولايات. وأضاف أن وفده لا يوافق على إدراج قضايا تتعلق ببلدان محددة على جدول أعمال اللجنة الثالثة.

١٠٠ - **السيد كويهلر** (ألمانيا): استفسر عن احتمال إسهام خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في تحسين حالة حقوق الإنسان في بيلاروس. وقال إنه يقدّر عدم اعتراض بيلاروس على مشاركة المقرر الخاص بصفته خبيرا في مجال حقوق الإنسان في اجتماع الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكنها تدعو بيلاروس إلى التعاون معه بصفته مقررا خاصا. ودعا الحكومة إلى التنفيذ التام لخطة العمل الوطنية والسماح بتسجيل منظمات غير حكومية وأحزاب سياسية أخرى. وأضاف أن حكومته لا تزال منشغلة إزاء استمرار القيود على أنشطة المجتمع المدني وكون بيلاروس البلد الوحيد المتبقي في أوروبا المستمر في تطبيق عقوبة الإعدام.

١٠١ - **السيدة ندايايشمي** (بوروندي): أعربت عن انشغال بلدها المستمر إزاء التقارير التي تتعلق ببلدان محددة. وقالت إن الحوار والتعاون والاستعراض الدوري الشامل تشكل السبيل الوحيد لضمان تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بيلاروس وفي البلدان الأخرى. وأبدت انزعاج بوروندي كذلك من الاتجاه الساعي إلى استخدام اللجنة في تحقيق أهداف سياسية. ورأت أنه من الأصوب دعم التحسينات التي تجري في بيلاروس.

١٠٢ - **السيد علي** (باكستان): قال إن تعزيز حقوق الإنسان مسؤولية مشتركة لا يمكن أن يُضطلع بها إلا باتباع نهج بنّاء للتعاون والإدماج وليس بالتسييس والانتقاء. وأضاف أن تعاون حكومة بيلاروس مع آلية الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يعكس التزامها بالمشاركة البناءة الإيجابية مع الآليات الدولية. ورأى أن الجهود التي تبذلها بيلاروس لإنشاء إطار قانوني وتنظيمي يتماشى مع القواعد الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان، أحرى بالثناء.

١٠٣ - **السيد محمديجانوف** (طاجيكستان): قال إن وفده لاحظ تعهّد بيلاروس بالوفاء بالتزاماتها الدولية في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك من خلال تعاونها البنّاء مع هيئات المعاهدات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وسعيها إلى تحسين تشريعاتها الوطنية على نحو يأخذ بعين الاعتبار خبرة المجتمع الدولي وتوصياته. وأضاف أن أي حلول تتعلق بقضايا حقوق الإنسان يتعين أن تتأسس على التعاون والحوار، وأن تلتزم بالإطار القانوني الدولي.

١٠٤ - **السيد كاستيللو سانتانا** (كوبا): قال إن ولاية المقرر الخاص تحركها بوضوح دوافع سياسية، وتتناقض مع روح التعاون والحوار. ولاحظ أن المعلومات التي قدمتها حكومة بيلاروس وتعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الأخرى، لم تؤخذ بعين الاعتبار. وأكد أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الوحيدة المناسبة لتحليل حالات حقوق الإنسان في جميع البلدان دون انتقائية. وأضاف أن بلده سيواصل معارضة الممارسات المسيَّسة التي لا تؤدي إلا إلى عوار التحليل في مسألة مهمّة مثل مسألة حقوق الإنسان.

١٠٥ - **السيد أوستينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن القرار المنشئ لولاية المقرر الخاص كان قرارا مسيّساً، لكن عمل المقرر الخاص نفسه انتقل بالتسييس إلى مستوى أكثر علواً. وأضاف أن المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس نموذج واضح للطريقة التي لا ينبغي أن تعمل بها الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. فتقرير المقرر الخاص وبيانه الذي أدلى به بتعالٍ وفي بعض الأحيان بتهكم، افتقر إلى الاحترام المبدئي لدولة ذات سيادة. واعتبر أن مثل هذا العمل يقلل الثقة في منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ويخلّف أثرا سلبيا. وقال إنه من الواضح أن مجلس حقوق الإنسان لا بد أن يُسائل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للمجلس عن أفعالهم. وختم بقوله إن ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا مكان لها بين الإجراءات الخاصة للمجلس.

١٠٦ - **السيد زيميني** (كازاخستان): رأى أن التصدي لتحديات حقوق الإنسان الراهنة في بيلاروس يمكن أن يزداد فعالية بانخراط البلد مع هيئات المعاهدات ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان. وأضاف أن التطورات الإيجابية الحاصلة مؤخرا في البلد وبالأخص اعتماد أول خطة عمل وطنية على الإطلاق لتنفيذ التوصيات المقدمة في سياق الاستعراض الدوري

الشـــامل ومن هيئات المعاهدات، وتصـــديق بيلاروس على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، عزز كثيرا من هذا التعاون. وختم مؤكدا أن الولايات المتعلقة ببلدان محددة أثبتت عدم جدواها في الحالة الراهنة الخاصة ببيلاروس.

١٠٧ - **الســـيد ميكاييلي** (أذربيجان): رحب بالتقدم الكبير الذي أحرزته بيلاروس وتفاعلها مع آلية حقوق الإنســـان. وأضـــاف أن الاســـتعراض الدوري الشـــامل برهن على نجاحه كآلية حكومية دولية لاستعراض قضايا حقوق الإنسان في جميع البلدان على قدم المساواة. وفي هذا الصـــدد، لاحظت أذربيجان مع التقدير اعتماد بيلاروس خطة العمل الوطنية لحقوق الإنســـان المتعلقة بتنفيذ توصـــيات الاســـتعراض الدوري الشـــامل التي حظيت بالقبول من جانب بيلاروس.

١٠٨ - **الســـيد توربرغيســـون** (النرويج): قال إن بلده يؤيد تماما الاســـتنتاجات الواردة في تقرير المقرر الخاص. وتســـاءل عما هو مطلوب لتيســـير سُـــبل دخول المقرر الخاص إلى بيلاروس وتنظيم الاجتماعات الضـــرورية للوفاء بولايته. وأضـــاف أن النرويج لا تزال منشـغلة بشـأن حالة حقوق الإنسـان في بيلاروس، وكرر دعوتها لهذا البلد بالوقف الفوري لتطبيق عقوبة الإعدام كخطوة أولى نحو إلغائها. وطالب السـلطات البيلاروسـية بمنح المقرر الخاص سـبيلا غير معاقٍ لالتقاء المحاورين ذوي الصلة في البلد.

١٠٩ - **الســـيدة رودريغيز دي فيبريس كورديرو** (جمهورية فنزويلا البوليفـاريـة): أعـادت تـأكيـد موقف حكومتهـا الرافض لتطبيق الإجراءات الخاصـــة بدون الحصـــول على موافقة الحكومات المعنية، وقالت إن استخدام حقوق الإنسان لتحقيق غايات سياسية يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ورأت أن التقدم الذي أحرزته بيلاروس وتعاونها مع آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة حظيت باعتراف واسـع، كما أن مشـاركتها الناجحة في الاسـتعراض الدوري الشامل عكست التزامها بصون حقوق الإنسان. وأكدت أن التعاون والحوار هو السبيل المناسب للتعزيز الفعال لحقوق الإنسان وحمايتها.

١١٠ - **السيد ري** سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أوضـح أن حق اختيار النظام السـياسـي والاجتماعي والاقتصـادي الذي يلبي مطالب الناس وصـــونه، هو حق ســـيادي للدول بما فيها بيلاروس، ولا بد أن ينال الاحترام الكامل عند النظر في قضـــايا حقوق الإنسان. وأعرب عن المعارضة القاطعة التي يبديها بلده لمحاولة التســـييس قصـــد التعدي على الســـيادة الوطنية تحت ســـتار حقوق الإنســـان، مع إضـــمار نوايا عدائية. وطالب بوقف جميع الإجراءات الصـدامية المتعلقة ببلدان محددة التي تحركها دوافع سياسية وتقوم على التسييس والانتقائية وازدواجية المعايير والتدخل، وقفا فورياً مطلقاً.

١١١ - **السيد سيث** (الهند): قال إن بيلاروس أظهرت استعدادها للامتثال لالتزاماتها في مجال حقوق الإنســـان، وأنها طرف في معظم صـــكوك حقوق الإنســـان وتقدم بانتظام تقاريرها الدورية الوطنية إلى هيئات المعاهدات. وأضـــاف أن إنشـــاء ولايات تتعلق ببلدان محددة دون موافقة البلدان المعنية لا يفضي إلى الحوار أو إلى تسوية المسائل، كما أن استخدام حقوق الإنسان لتحقيق أهداف سياسية يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصـــده. وختم بالتأكيد على أن الاســـتعراض الـدوري الشـــامل هو الآليـة الأنســـب لتعزيز حقوق الإنسان.

١١٢ - **الســـيد أراليف** (تركمانســـتان): قال إن الحالة في بيلاروس ليســت بالوضـعية التي تسـتدعي الاهتمام العاجل أو تطبيق إجراءات للرصـد من جانب مجلس حقوق الإنسـان. فبيلاروس طرف في معظم الصـــكوك الدولية لحقوق الإنســـان وتقدم تقاريرها الدورية بانتظام لنظرها في الهيئات التعاهدية. وأعرب عن ترحيب تركمانستان بالجهود المسـتمرة لبيلاروس في سـياق تعاونها البنّاء مع هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية بحقوق الإنسان ومع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا.

١١٣ - **الســـيد كيلي** (أيرلندا): قال إن وفده يشـاطر المقرر الخاص شـواغله بشـأن عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسـفي للمتظاهرين السلميين في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٧، ويوافقه أيضا على أن الفاعلين في المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنســـان منوطون بدور حاســـم في ضـــمان احترام حقوق الإنســـان والحريات الأسـاسـية والقيم الديمقراطية. ويشـاطر وفده أيضـا مشـاعر القلق التي أبداها بشـأن الأثر السـلبي البالغ المترتب على القيود المفروضـة على حرية التعبير وعلى وسـائط الإعلام وتكوين الجمعيات وحق التجمّع في بيلاروس. واستفسر عن الخطوات الرئيسية التي يتعين على حكومة بيلاروس اتخاذها لتأمين مزاولة المنظمات غير الحكومية نشـاطها بحرية في هذا البلد. وأعرب عن تأييد أيرلندا لدعوة المقرر الخاص وقف تطبيق عقوبة الإعدام توطئة لإلغائها.

١١٤ - **السـيد ثنكيوميوانغنيوا** (جمهورية لاو الديمقراطية الشـعبية): قال إن القرارات التي تتعلق ببلدان محددة لم تسـاعد في معالجة قضـايا حقوق الإنسـان، ورأى إن الاسـتعراض الدوري الشـامل هو المنتدى الوحيد الأنسب لمناقشة واستعراض حالة حقوق الإنسان في أي بلد

على أساس التكافؤ. ودعا باسم وفده المجتمع الدولي إلى مواصلة الانخراط في حوار إيجابي مع بيلاروس، وحث بيلاروس على الاستمرار في التعاون مع آليات حقوق الإنسان للوفاء بالتزاماتها الدولية.

١١٥ - **السيدة لو** شياو شياو (الصين): أعربت عن ترحيب بلدها بالتقدم الذي أحرزته بيلاروس في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأثنت على قيامها بوضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان وما حققته في سبيل بلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكفالة المساواة بين الجنسين، فضلا عن مشاركتها النشطة في عمليات الاستعراض التي تجري في إطار هيئات معاهدات حقوق الإنسان وتصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

١١٦ - وأردفت تقول إن الصين لطالما دعت إلى الحوار البنّاء والتعاون كوسيلة ميسّرة للبلدان لتسوية خلافاتها في ميدان حقوق الإنسان. ودعت المجلس إلى أن ينظر في حالة حقوق الإنسان في أي بلد بأسلوب شامل وعادل وموضوعي. وقالت إن الصين تعارض تسييس قضايا حقوق الإنسان وممارسة الضغوط علناً واتباع النُهج التصادمية. ورأت أن النهوض بحقوق الإنسان بوصفها جزءا مهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، ينبغي أن يراعي الظروف الوطنية ويتماشى مع إرادة الناس.

١١٧ - **السيدة خالفندي** (جمهورية إيران الإسلامية): أعربت مجددا عن القلق الشديد لبلدها من استمرار إساءة استعمال المنتدى الذي تتيحه اللجنة للنظر في تقارير منبثقة عن ولايات مدفوعة سياسياً. ورحبت بالتطورات الإيجابية في مجال حقوق الإنسان التي حققتها بيلاروس. ودعت آليات حقوق الإنسان إلى تكريس مواردها ووقتها وطاقتها لحماية حقوق الإنسان والتصدي لأفدح الانتهاكات وأخطر المنتهكين. ورأت أن القضية ضد بيلاروس لا تستدعي تعيين مقرر خاص. كما رأت أن آلية الاستعراض الدوري الشامل لا تزال تمثل المحل المناسب للنظر في حالات حقوق الإنسان على قدم المساواة وبالمشاركة الكاملة من جانب البلدان المعنية، من دون تحيز أو تمييز.

١١٨ - **السيدة بريكريلوفا** (تشيكيا): استفسرت عما إذا كانت قد أتيحت للمقرر الخاص فرصة التكلم عن حقوق الإنسان بشكل غير رسمي مع السلطات البيلاروسية في أثناء الزيارة الأخيرة التي أجراها للبلد، وسألت عن الإجراءات التي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذها لتدعيم تعاون الدول مع الآليات المستقلة لحقوق الإنسان.

١١٩ - **السيد آريتورك** (الولايات المتحدة الأمريكية): اعتبر أن حالة حقوق الإنسان في بيلاروس لا تزال تدعو للقلق، وأنه من سوء الطالع أن تواصل حكومة بيلاروس رفضها التعاون مع الممثل الخاص أو السماح له بدخولها. ورأى في تسجيل حركة ''قل الحقيقة'' تطورا إيجابيا، غير أن الولايات المتحدة منشغلة أيضا إزاء سد الباب أمام تسجيل جماعات أخرى، وإزاء الاتهامات التي وجهتها بيلاروس في الآونة الأخيرة لقادة نقابة العاملين في الإذاعات والقطاع الإلكتروني. وأضاف أنه من المخيب للآمال عدم التحرك صوب الوفاء بالإصلاح الموعود للقانون الانتخابي قبل الشروع في إجراء الانتخابات البلدية المقررة في شباط/فبراير ٢٠١٨. ورأى أن هذه الانتخابات نتيجة لذلك، لن تكون حرة أو نزيهة. واستفسر عن الخطوات التي يتعين أن يتخذها المجتمع الدولي لتحسين سُبل وصول آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى بيلاروس.

١٢٠ - **السيد تاراندا** (بيلاروس): تحدث في نقطة نظام فشدد على أن الأنشطة التي اضطلع بها المقرر الخاص بصفته الرسمية تشكل وحدها المسائل المعروضة للنظر، وأن الأسئلة التي أثيرت بشأن الزيارة التي أجراها بصفته الشخصية لا صلة لها بولاية المقرر الخاص.

١٢١ - **السيد هاراستي** (المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس): قال، في إشارة الى الزيارة التي أجراها لبيلاروس، أن وزير خارجية بيلاروس أفاد بأن المقرر الخاص ضيف على الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وليس ضيفا على الحكومة. وأضاف أنه تمكن من التكلم مع نشطاء من المجتمع المدني وحضر محاكمة صورية مروّعة بحق أحد المشاركين في قمع المظاهرات، غير أنه لم يحضر أي اجتماعات رسمية. وكان بوسعه أيضا التكلم مع نائب لأحد الوزراء أثناء وجودهما حول مائدة مستديرة نظمتها الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. غير أنه أعرب عن تقديره للتسامح الذي قوبل به حضوره في البلد.

١٢٢ - وأردف يقول إن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان تجاهلت بالمرة الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات هيئات المعاهدات المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية، ومشاركة المجتمع المدني، وضرورة إنهاء تجريم الأفعال العامة المتعلقة بتكوين الجمعيات والتجمع والأنشطة الإعلامية التي لا يكون منصوصا على حظرها بشكل صريح. وأضاف أنه لم يلحظ أي تخفيف في تطبيق ما يسمى نظام الحياة العامة القائمة على الإذن، وهو نظام سيء السمعة أعاق المجتمع المدني في بيلاروس على مدى العقدين الماضيين. وفيما يتعلق

بعقوبة الإعدام، قال إن تناولها اقتصر على الكلام عن دراسة أخرى يُتوَخى إجراؤها بشأن المسألة، وهو ما اعتبره غير كاف بشكل واضح.

١٢٣ - وبخصوص الخطوات الأساسية لمساعدة العمل الذي يؤديه المجتمع المدني في مناخ غير مجزٍ بالمرة، رأى أن الاعتبار البالغ الأهمية هو التصدي للاتجاه غير المؤاتي، الذي لا تعرفه بيلاروس وحدها وإنما يشيع على الصعيد الدولي، لتجريس الدعم المُسدى من البلدان والمجتمعات المدنية الأخرى إلى المجتمع المدني المحلي وسد السبيل أمامه بل حتى وتجريمه.

١٢٤ - واختتم قائلا إن انتقاده لم يستهدف الرئيس كشخص، وإنما باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية. وأضاف أن للرئيس نوعين من الاختصاص، واحد يمنحه الدستور والآخر يمنحه البرلمان، وهو ما يعطيه سلطة مطلقة بموجب مرسوم، ورأى أن ذلك لا يفضي إلى التدبير السليم لحقوق الإنسان.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٣:٠٠